

متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية حسب آراء المدققين الخارجيين
**Requirements for the application of social auditing in the Algerian business
environment according to the opinions of the external auditors**

1. ط.د/ خلادي راضية، د. علي عبد الصمد عمر

1 جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر) - مخبر التنمية المحلية المستدامة – khelladi.radhia@univ-medea.dz

2 جامعة يحي فارس – المدية (الجزائر) – مخبر التنمية المحلية المستدامة - aliabdessamed.omar@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020-01-01

تاريخ القبول: 2019-10-01

تاريخ الاستلام: 2019-09-05

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إدراك مدققي الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، ومتطلبات تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية حسب آراء مدققي الحسابات، وهذا من خلال اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. أما في الجانب الميداني فقد أجريت دراسة ميدانية بالاعتماد على استبانة وزعت على عينة من مدققي الحسابات في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن هناك إدراك لمدققي الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وممارسته، مع اعتبار ضرورة وجود معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي وقوانين منظمة له و ضرورة القيام بدورات تكوينية لمعرفة كيفية تطبيقه من أهم متطلبات تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية حسب آراء مدققي الحسابات.

كلمات مفتاحية: مدققي الحسابات، تدقيق اجتماعي، متطلبات، معايير.

تصنيف JEL : M42، E42.

Abstract:

The aim of the study is to find out the extent to which auditors in Algeria are aware of the concept of social audit, and the requirements for its application in the Algerian business environment according to the opinions of the auditors, and this through the descriptive and analytical approach. On the field side, a field study was conducted based on a questionnaire distributed to a sample of auditors in Algeria.

The study concluded many of the most important results that there is an awareness of the concept of social audit and practice in Algeria, considering the need for standards for social audit and regulated laws and the need to conduct training courses to know how to apply it is one of the most important requirements for its application in an environment Algerian business, according to the opinions of the auditors.

Keywords : Auditors, social audit, requirements, standards.

Jel Classification Codes: M42 , E42.

المؤلف المرسل: ط.د/ خلادي راضية khelladi.radhia@univ-medea.dz

1. مقدمة:

أدى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم، إلى ظهور العديد من المنظمات والجمعيات التي مارست ضغوطات على هذه المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه العمال والبيئة والمجتمع ككل (تونسي وبورنان، 2017، ص333).

كان لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتزام المؤسسات الاقتصادية بتحمل آثارها دافع لتطور مفهوم المحاسبة، حيث لم تعد تلك الأداة التي تخدم أصحاب المشروع فقط، بل ظهرت علامات تطور جديدة في المحاسبة نظرا لظهور الثورة الصناعية وانفصال الملكية عن التسيير وظهور شركات المساهمة، مما عزز الحاجة لخدمات المحاسبة من حيث اعتبارها وسيلة فعالة لخدمة الإدارة، (الشنطي، 2015، ص183)، فتحمل المؤسسات الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية بنجر عنه تكاليف وأثار مالية يجب قياسها وتحليلها والإفصاح عنها عن طريق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وما ترتب عنه من ظهور للإفصاح عن تكاليف هذه المسؤولية عن طريق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أدى بالضرورة إلى ظهور تدقيق التكاليف الناجمة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والذي يسمى بالتدقيق الاجتماعي.

مواكبة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية، ومسايرة لتطور المفاهيم، أصبح لزاما على الجزائر التعامل مع هذه التغيرات من خلال إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والقيام بتحسيس المؤسسات بأهمية الإفصاح عنها في قوائمها المالية، كما وجب إدخال مفهوم التدقيق الاجتماعي في قاموس المدققين الخارجيين.

لتحقيق تطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر، وجب وجود البيئة المناسبة لذلك وتوفير متطلبات تساهم في تحقيق الهدف، من هنا جاءت هذه الدراسة لتمحور إشكالياتها في:

كيف يمكن تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية حسب وجهة نظر مدققي

الحسابات؟

تنقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إدراك وممارسة مدققي الحسابات للتدقيق الاجتماعي في الجزائر؟
- فيما تتمثل متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي حسب مدققي الحسابات في الجزائر؟
- لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم تبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يدرك ويمارس مدققو الحسابات التدقيق الاجتماعي في الجزائر.
الفرضية الثانية: هناك متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي حسب آراء مدققي الحسابات في الجزائر.

تتمثل أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية مفهوم التدقيق الاجتماعي بصفة عامة، حيث أصبح من المفاهيم الحديثة ذات الاهتمام المتزايد من أجل مواجهة متغيرات بيئة الأعمال الحالية، بالإضافة إلى معرفة متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية، التي مازالت تحاول مواكبة التطورات الحاصلة.

كما تسعى الدراسة إلى إبراز الأهداف التالية:

- التعرف على مدى إدراك وممارسة المدققين في الجزائر للتدقيق الاجتماعي وأهميته.
 - معرفة جهود الجزائر في إرساء متطلبات المسؤولية الاجتماعية.
 - التعرف على مدى إدراك وممارسة المدققين في الجزائر للتدقيق الاجتماعي.
 - معرفة متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي حسب آراء مدققي الحسابات.
- لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم إطار مفاهيمي للتدقيق الاجتماعي، والتعرض إلى الجهود المبذولة من طرف الجزائر في إرساء مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال عدة مبادرات قامت بها، أما عند عرض الجانب التطبيقي فقد تم الاستناد إلى دراسة وتحليل الاستبيان الموجه لعينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر.

2. الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية لإدارات المؤسسات، فهو مرتبط بعلاقات ومتغيرات عديدة سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، وبالتالي فلا يمكن معالجتها من خلال إجراءات عامة أو اجتهادات شخصية لمديري المؤسسات (الهوراري، 2012، ص02).

نظرا لتطور مفهوم المحاسبة بظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكاليف الناجمة عن تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه العمال والبيئة والمجتمع، جاء التطور في التدقيق فظهر تدقيق التكاليف الناجمة عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات، حتى يمكن للأطراف أصحاب العلاقة التأكد من مصداقية وشفافية التكاليف الاجتماعية المفصح عنها، من خلال طرف آخر مستقل يعطي رأي في محايد ويضفي المصداقية على هذه التكاليف المفصح عنها، وهذا ما يسمى بالتدقيق الاجتماعي.

1.1.2. الأسباب الداعية لظهور التدقيق الاجتماعي

أصبح من المهم قياس المنافع التي تحققها المؤسسة الاقتصادية للمجتمع نتيجة تحملها مسؤوليتها الاجتماعية، ومن الأهم معرفة الآثار المترتبة عنها وانعكاساتها، هذا الاهتمام يمثل نوع من التوسع الأفقي في القياس المحاسبي، حتى يشمن إضافة إلى جانب القياس والتدقيق الاقتصادي القياس والتدقيق عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (سكاك، 2011، ص196).

فظهر مفهوم التدقيق الاجتماعي، كان بعد تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبداية الإفصاح عن تكاليفها المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية التي قامت بها، وقد ساهمت عدة أسباب لتبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تمثلت في:

- ظهور قوى سياسية ونقابات عمالية نادت بتحسين المستوى المعيشي للعمال من حيث الرعاية الصحية والمهنية والاجتماعية (سكاك، 2011، ص203).

- الثورة الصناعية وظهور العولمة والتطور التكنولوجي الذي ساهم في توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات تنمية مهارات العاملين.

- الأزمات المالية والاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي، نتيجة للفضائح الأخلاقية التي ظهرت ملامحها جراء التعاملات للأخلاقية لمديري المؤسسات عند تسيير أعمالهم، والتي تسببت في التعدي على حقوق أصحاب المصالح.

- تطور الفكر الإداري والأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن بجميع الأطراف المهمة بالمؤسسة (سكاك، 2011، ص203).

بعد تبني المؤسسات الاقتصادية والتزامها بتحمل المسؤولية الاجتماعية، ظهر تطور في قياس التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات، وبما أن تطور المحاسبة يوازيه تطور في التدقيق، من هنا ظهرت الحاجة إلى أن يمتد نشاط التدقيق إلى فحص ومراجعة الأنشطة الاجتماعية، وتقييمها بصفة موضوعية ومحايدة ضمانا لصدق ما يتم الإفصاح عنه من بيانات اجتماعية.

2.2. مفهوم التدقيق الاجتماعي

ظهرت محاولات لإبراز أهمية إيجاد نوع من التقييم للأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، و هذا باستخدام أسلوب التدقيق الاجتماعي، غير أنه يعاب على هذه المحاولات عدم تحديدها الواضح لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

من أجل معالجة هذه النقائص كانت هناك محاولات لتعريف التدقيق الاجتماعي، حيث عرفه John HUMBLE في كتابه " تدقيق المسؤولية الاجتماعية" على أنه " مراجعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فيما يتعلق بالبيئة الداخلية (علاقات الموظفين) وبيئتها الخارجية (العلاقات مع المساهمين والمستثمرين) وهناك فكرتين رئيسيتين أتى بها المفهوم الأمريكي يحفز دعم المسؤولية الاجتماعية فضلا عن المسؤولية الاقتصادية (زقيب ، 2017، ص05).

ويمكن القول بأن أول من أشار الى اصطلاح التدقيق الاجتماعي بالمفهوم الصحيح لها والمستقل عن مفهوم المحاسبة الاجتماعية هو Howard Rbowen وكان ذلك في سنة 1953 ، فقد ذكر أنه طالما أن المؤسسة تخضع لتدقيق مالي مستقل على أنشطتها الاقتصادية، فإنه يجب أن تخضع أيضا لتدقيق مستقل يهدف الى تقييم أداءها من وجهة نظر اجتماعي (الموسوي و التميمي، 2004، ص97).
كما يعرفه نبيل فهيم سلامة بأنه " عملية فحص فني محايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة، بغرض التحقق من جديتها وصحتها ودقتها، وذلك بقصد إبداء الرأي فيما تتضمنه القوائم الاجتماعية، ومدى تعبيرها بصدق ودلالة عن نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة ومركزها الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية، حتى يمكن تقييم أدائها الاجتماعي" (سلامة، 1999، ص86).

على ضوء ما سبق يمكن تعريف التدقيق الاجتماعي على أنه عملية تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، من أجل إعطاء رأي فني محايد عن ما تتضمنه القوائم والتقارير الاجتماعية لها، في مدى تنفيذها لمسؤوليتها الاجتماعية ومساهمتها في رفاهية المجتمع، مع مراعاة مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تضمن جدية الأداء من طرف المدققين.

3.2. أهمية التدقيق الاجتماعي

تنبع أهمية التدقيق الاجتماعي من استجابة الكثير من المؤسسات في الدول المتقدمة لمطالب المنظمات المهنية بضرورة الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة، وتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية: (عامر، 2010، ص34).

- زيادة منفعة المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الإعلام الاجتماعي عنها.
- تشجيع المؤسسات على القيام بالأنشطة الاجتماعية، وزيادة الوعي بأهمية الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي لمختلف أصحاب المصالح.
- زيادة مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية للمجتمع.

3. جهود الجزائر في إرساء متطلبات المسؤولية الاجتماعية

قامت الجزائر بالعديد من المبادرات الوطنية أو الدولية في موضوع إرساء متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، سواء كان مصدرها السلطات العمومية أو الهيئات القطاعية أو حتى المؤسسات الخاصة.

فأما فيما يخص الالتزامات الدولية، فقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية بشأن قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نذكر منها: (<http://www.rse-algerie.org>, 2018-06-15)

- في المجال البيئي: حيث صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات تخص حماية البيئة من التلوث و التصحر منها: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، اتفاقية باريس لمكافحة التصحر و بروتوكول كيوتو.

- في المجال الاجتماعي: فقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات في هذا المجال منها الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي، الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور، الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل وغيرها من الاتفاقيات التي تدخل ضمن تحسين الوضعية الاجتماعية سواء للعمال أو أسرهم.

- في مجال حقوق الإنسان: صادقت الجزائر على اتفاقيات تدافع عن حقوق الإنسان كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما الالتزامات الوطنية فقد قامت الجزائر بوضع إجراءات وطنية حيز التنفيذ متعلقة بقضايا المسؤولية الاجتماعية وهذا في عدة مجالات: (عقون و بوساق ، 2016، ص 07).

- في المجال البيئي: فقد تبنت الجزائر منذ سنة 2000 مبادئ التنمية المستدامة في البرامج الوطنية، وعززت تنظيمها من خلال قوانين تتعلق بمعايير الانبعاث الملوثة وحماية الموارد المائية والغابات، كما نفذت الجزائر خطة عمل وطنية عام 2002 بشأن البيئة والتنمية المستدامة للمرحلة (2002-2012) ومرحلتها الجديدة هي حيز التنفيذ للفترة (2012-2021)، وإلى جانب وجود وزارة مهتمة بالبيئة و تهيئة الإقليم، فتتوفر الجزائر أيضا على منظمات تركز عملها للقضايا البيئية مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

- في مجال التقييس: فقد تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس سنة 1998 ومهمته إعداد وتوزيع ونشر المعايير الجزائرية فضلا عن تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال التقييس و التي تعتبر الجزائر عضوا فيها.

كما كانت هناك مبادرات خاصة من طرف مؤسسات وطنية تخص قضايا المسؤولية الاجتماعية، حيث قامت مؤسسات وطنية بإعداد ميثاق أو مدونة حول المسؤولية الاجتماعية مثل

شركة سوناطراك (قواعد السلوك لسوناطراك 2010)، و شركة سونلغاز (قواعد أخلاقيات المؤسسات 2010)، أما المبادرة الجديدة بالذكر فتمثل في إنشاء أرضية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر حيث تم إعداد المشروع من طرف معهد حوكمة الجزائر، والمرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكان من بين أهدافه ترقية و تشجيع المبادرات الجيدة للمؤسسات وهو موجود على الموقع الإلكتروني www.rse-algerie.org (http://www.rse-algerie.org).

4..متطلبات التدقيق الاجتماعي

يتوقف نجاح التدقيق الاجتماعي على توافر مجموعة من المتطلبات والتي نذكرها كما يلي:
(الطيب، 2014، ص 242-243).

- ضرورة توفر مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة بهدف تحقيق أهداف الأداء الاجتماعي.

- وجود نظام محاسبي للأداء الاجتماعي يهدف إلى قياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.

- توافر معايير محددة للأداء الاجتماعي حتى يمكن للمدقق أن يبدي رأيا فنيا محايدا عن مدى مصداقية ووضوح التقارير الناجمة عن النشاط الاجتماعي للمؤسسة.

- توفر أشخاص ذوي كفاءة عالية للقيام بالتدقيق تتوافر لهم الاستقلالية والحياد الكافي، ولديهم قدر من المعرفة في مجالات مختلفة بالإضافة إلى إلمامهم بالقوانين الخاصة بحماية البيئة.

- ضرورة وجود اهتمام من قبل المجتمع والأطراف المستفيدة بحتمية وجود التدقيق الاجتماعي، والتي تتمثل في العاملين في المؤسسة بغض النظر عن مواقعهم ونوع وطبيعة عملهم، العملاء أو الأفراد المستهلكين المستفيدين مما تقدم المؤسسة من سلع أو خدمات، أفراد مجتمع المؤسسة التي تعمل من خلاله، أصحاب رأس المال أو الملاك سواء كانت ملكية خاصة أو عامة.

5. الدراسة الميدانية

1.5.مجتمع الدراسة

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الأولية، ونظرا لطبيعة الموضوع رأى الباحثان أن يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات المعتمدين في الجزائر، محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وكذا من الأكاديميين المتمثلين في أساتذة الجامعة المتخصصين في المحاسبة والتدقيق.

2.5.عينة الدراسة

نظرا لصعوبة الاتصال بجميع أفراد المجتمع بسبب بعض الصعوبات مثل التكلفة والوقت، تم اختيار عينة مستهدفة من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تم توزيع 60 استبيان، على مدقي الحسابات والأساتذة الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق، عن طريق التسليم المباشر أو عن طريق الزملاء أو الكترونيا، في الفترة الممتدة ما بين 2018/06/06 و 2018/09/02، حيث تم استرجاع 36 استبيان التي تشكل ما نسبته 60% وهي نسبة مقبولة إحصائيا في العلوم الاجتماعية.

3.5. أدوات الدراسة:

تم تصميم الاستبيان بالاستناد إلى دراسات سابقة، كما تم عرضه على مجموعة من المختصين الأكاديميين من أساتذة الجامعات لغرض تحكيمه، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيعه على عينة الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين يحتوي القسم الأول على البيانات الشخصية للمستجوبين، والقسم الثاني يحتوي على محورين الأول يتعلق بمعرفة مدى إدراك وممارسة مدقي الحسابات في الجزائر للتدقيق الاجتماعي، أما المحور الثاني فيتعلق بمتطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي، التكرارات والنسب المئوية .

- اختبار الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة.

4.5. صدق وثبات الاستبيان:

يعتبر صدق الاستبانة من الأمور المهمة والمطلوب توافرها في الأداة ، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرض الاستبيان على ثلاثة أساتذة من المختصين للحكم على محتوى الأسئلة ومدى ملاءمتها وشموليتها للموضوع، حيث قمنا بإعادة صياغة بعض الأسئلة لإزالة الغموض الذي إنتاب بعضها، كما تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ، حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي الاستبانة 84% وهي نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث العلمي، كونها أعلى من النسبة المقبولة التي تبلغ 60% وقد جاء اختبار الثبات لهذه المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل المحاور

المحاور	عنوان المحور	عدد	معامل ألفا
---------	--------------	-----	------------

كرو نباخ	الفقرات		
74.1%	13	مدى إدراك وممارسة مدققي الحسابات في الجزائر للتدقيق الاجتماعي	الأول
86.8%	19	متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر	الثاني
84%	32	جميع فقرات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم 01 يتضح أنه هناك اتساق داخلي بين فقرات المحورين حيث بلغ معامل ألفا كرو نباخ للمحور الأول 74.1% و للمحور الثاني 86.8% وهما نسبتان أعلى من النسبة المقبولة للبحث العلمي والمقدرة بـ 60%

5.5. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تم الاعتماد على الحزمة الاحصائية لبرنامج العلوم الاجتماعية (SPSS24)، وهذا باستخدام التكرارات والنسب ، ومعامل الفا كرو نباخ.

1.5.5. تحليل البيانات الشخصية

الجدول رقم 02: وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	7	19.4.8%
	ماستر/ ماجستير	8	22.2%
	دكتوراه	19	52.8%
	أخرى	02	5.6%
الوظيفة	محافظ حسابات	9	25%
	خبير محاسب	6	16.7%
	أستاذ جامعي	12	33.3%
	أخرى	9	25%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	19.4%
	من 5 إلى 10 سنوات	8	22.2%
	أكبر من 10 سنوات	21	58.3%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

فيما يخص الفئة المستهدفة فبالنسبة للتأهيل العلمي لها، فنسبة 52.8% منهم لديهم دكتوراه، 22.2% ماجستير و 19.4% لديهم ليسانس، وهو ما يعتبر مؤشر جيد لعينة الدراسة. أما من حيث المناصب الوظيفية، فإن 33.3% منهم يشغلون منصب أساتذة جامعيين ونسبة 41.7% في منصب خبير محاسب أو محافظ حسابات، بالنسبة للخبرة المهنية 19.4% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، 22.2% فخبرتهم المهنية تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات أما النسبة الأكبر 58.3% فخبرتهم تتجاوز 10 سنوات، وهو مؤشر جيد للعينة.

2.5.5. تحليل فقرات الاستبيان

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد العينة حول مدى إدراك وممارسة مدققي الحسابات في الجزائر للتدقيق الاجتماعي

جدول رقم 03: نتائج إجابات العينة حول مدى إدراك وممارسة المدققين للتدقيق الاجتماعي

النسبة	التكرار	الفقرة
44.4%	16	يعتبر ممارسة التدقيق عن الأنشطة الاجتماعية إجباري في الجزائر
52.8%	19	القيام بالتدقيق عن التكاليف الناجمة عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات
38.9%	14	المؤسسة التي تم تدقيقها هي مؤسسة عمومية
13.9%	5	المؤسسة التي تم تدقيقها هي مؤسسة خاصة
22.2%	8	القيام بإجراء تكوين حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي
75%	27	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى التحقق من مدى التزام المؤسسات بالقوانين المتعلقة بالبيئة وحماية المستهلك وحقوق العمال
44.4%	16	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات الاجتماعية للمؤسسة
22.2%	8	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تحسين صورة المؤسسة في المجتمع
22.2%	8	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة
63.9%	23	هل يقوم المدقق بمهام فحص التكاليف الناجمة عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
33.3%	12	كيفية إعداد التقرير عند القيام بالتدقيق الاجتماعي ضمن تقرير التدقيق المالي
38.9%	14	ضمن تقرير خاص بالتدقيق الاجتماعي
27.8%	10	ضمن تقرير داخلي يقدم للإدارة فقط

8.3%	3	حسب رأيك هل قام القانون المنظم لمهنة التدقيق في الجزائر بالإشارة لكيفية ممارسة التدقيق عن الأنشطة الاجتماعية
------	---	---

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول رقم 03 إجابات المستجوبين حول المحور الأول المتعلق بمدى إدراك وممارسة مدقي الحسابات للتدقيق الاجتماعي في الجزائر، فإن 44% يعتبرون أن التدقيق الاجتماعي إجباري في الجزائر، كما أن 75% منهم يعتبر أن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى التحقق من مدى التزام المؤسسات بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة وحماية المستهلك وحقوق العمال، كما أن 92% منهم يعتبرون أن القانون المنظم لمهنة التدقيق في الجزائر لم يشر إلى كيفية ممارسة التدقيق الاجتماعي.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن مدقي الحسابات في الجزائر حسب عينة الدراسة يدركون مفهوم التدقيق الاجتماعي من ناحية أهدافه وعدم إشارة القانون المنظم للمهنة لكيفية تطبيقه، وهذا ما توضحه نسبة 56% الذين لا يعتبرون أن التدقيق الاجتماعي إجباري في الجزائر.

ومن خلال نفس الجدول فإن 52% من المدققين مارسوا التدقيق الاجتماعي في المؤسسات أثناء تأدية مهامهم، 38.9% من هذه المؤسسات عمومية و13.9% منها خاصة، غير أن 22% فقط من المدققين قاموا بإجراء تكوين حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسات، 62% منهم أجروا التكوين من اختيارهم، كما أن 63.9% من المستجوبين أجابوا بنعم حول قيام المدقق بالتدقيق عن الأنشطة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، 38.9% من الأنشطة التي يقوم بتدقيقها تلك المتعلقة بتلبية رغبات العاملين أي اعتبروا التدقيق الاجتماعي متعلق بالموارد البشرية أكثر من أي نشاط اجتماعي آخر للمؤسسة الاقتصادية، كما أن 38.9% من المستجوبين اعتبروا تقديم تقرير المدقق ضمن تقرير خاص بالتدقيق الاجتماعي و33.3% منهم اعتبروا تقديم التقرير ضمن تقرير التدقيق المالي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مدققي الحسابات في الجزائر يطبقون التدقيق الاجتماعي أثناء تأدية مهامهم، ويقومون بتقديم تقرير حول تكاليف الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ضمن تقرير خاص بالتدقيق الاجتماعي بالدرجة الأولى وضمن تقرير التدقيق المالي بدرجة ثانية، غير أنهم لم يقوموا بتكوين خاص لمعرفة كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي.

ننتقل إلى المحور الثاني المتمثل في معرفة متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر من خلال تحليل إجابات المستجوبين والتي يلخصها الجدول رقم 04 كما يلي:

جدول رقم 04: نتائج إجابات العينة حول المحور الثاني

النسبة	التكرار	الفقرة
%19.4	7	القائم بالتدقيق الاجتماعي مدقق داخلي فقط
%2.8	1	مدقق خارجي فقط
%44.4	16	مدقق داخلي وخارجي معا
%33.3	12	مجموعة من المتخصصين
%91.7	33	يجب على المدقق اكتساب مهارات ومؤهلات خاصة بالتدقيق الاجتماعي
%100	36	يجب وضع قوانين تنظم التدقيق الاجتماعي
%50	18	تهتم القوانين بإظهار مهام المدقق
%55.6	20	تهتم القوانين بتحديد الأشخاص الذين يقومون بهذا التدقيق
%63.9	23	تهتم القوانين بتحديد مسؤوليات المدقق
%75	27	تهتم القوانين بتحديد كيفية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية
%69.4	25	تهتم القوانين بتحديد العناصر التي يحتويها تقرير المدقق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم 04 وحسب إجابات ال مدققي العينة، فإن ممارسة التدقيق الاجتماعي يكون من طرف المدققين الداخليين والخارجيين معا، كما أنه على مدقق الحسابات اكتساب مهارات ومؤهلات خاصة بالتدقيق الاجتماعي، حتى يتمكن من تأدية مهامه على أكمل وجه، والذي اعتبر كمتطلب من متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية، واعتبر المستجوبون أن وضع قوانين تهتم بتحديد مسؤوليات المدقق الاجتماعي، وتحديد العناصر الذي يحتويها التقرير وكيفية الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية تعتبر أيضا من متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي. فيما يخص السؤال الرابع الذي يتضمن تسعة فقرات، والذي كان يهدف إلى التعرف على متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر حسب وجهة نظر مدققي الحسابات، والجدول 05 يوضح إجابات العينة.

جدول رقم 05: نتائج إجابة العينة حول متطلبات التدقيق الاجتماعي في الجزائر

النسبة	التكرارات	الفقرة
36.1%	13	وجود إقناع من طرف المؤسسات بأهمية تحملها لمسئوليتها الاجتماعية
52.8%	19	إصدار قوانين تنظم التدقيق الاجتماعي
52.8%	19	وجود إدراك للمدقق بأهمية التدقيق الاجتماعي
55.6%	20	وجود معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي
50%	18	قيام المؤسسات بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية
33.3%	12	الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ضمن نظام محاسبي خاص بالأداء الاجتماعي
50%	18	إلزام المؤسسات الاقتصادية بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية
52.8%	19	إصدار قوانين ترغب المؤسسات الاقتصادية بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة
58.3%	21	القيام بدورات تكوينية للمدققين حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم 05 يمكن القول أن مدققي الحسابات في الجزائر يعتبرون القيام بدورات تكوينية للمدققين حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي كأول متطلب من متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية بنسبة 58.3%، ثم يأتي متطلب وجود معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة 55.6%، تأتي متطلب إصدار القوانين المنظمة للتدقيق الاجتماعي، إدراك المدققين لأهمية التدقيق الاجتماعي وإصدار القوانين التي تلزم المؤسسات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في المرتبة الثالثة، وبنسبة تجاوزت النصف.

وحسب مدققي الحسابات فإن الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ضمن نظام محاسبي خاص بالأداء الاجتماعي، وأهمية وجود اقتناع من المؤسسات بأهمية تحملها لمسئوليتها الاجتماعية لا تعتبر من متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية.

3.5.5 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يدرك ويمارس مدققو الحسابات التدقيق الاجتماعي في الجزائر.

من خلال تحليل إجابات مدققي الحسابات المتعلقة بالمحور الأول، يمكن القول أن مدققي الحسابات في الجزائر يدركون مفهوم التدقيق الاجتماعي، كونهم يدركون أنه غير إجباري في الجزائر ولا

توجد قوانين تنظم مهنة التدقيق الاجتماعي في الجزائر، كما أنهم يدركون أهداف التدقيق الاجتماعي، كما أنهم يمارسونه أثناء تأدية مهامهم، وبالتالي فإننا نعتبر الفرضية الأولى مقبولة. الفرضية الثانية: هناك متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي حسب آراء مدققي الحسابات في الجزائر.

من خلال تحليل إجابات مدققي الحسابات المتعلقة بالمحور الثاني، يمكن القول أن هناك متطلبات لتطبيق التدقيق الاجتماعي في الجزائر حسب آراء مدققي الحسابات، جاءت بالدرجة الأولى القيام بدورات تكوينية للمدققين ووجود معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي، وبدرجة ثانية ضرورة وجود إدراك للمدققين حول أهمية التدقيق الاجتماعي مع إصدار القوانين المنظمة للمهنة تلزم المؤسسات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، حتى يكون هناك تطبيق للتدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال الجزائرية، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية .

6. النتائج :

- من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:
- بذلت الجزائر جهودا في إرساء متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التدقيق الاجتماعي وهذا من خلال مبادرات وطنية ودولية.
- يدرك مدققي الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، وكونه غير إجباري لحد الآن في الجزائر، كما يدركون أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي.
- يمارس مدققي الحسابات في الجزائر التدقيق الاجتماعي أثناء تأدية مهامهم.
- يعتبر مدققي الحسابات أن إدراك المدقق لأهمية ومفهوم التدقيق الاجتماعي من بين المتطلبات تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية.
- يعتبر مدققي الحسابات أن وجود معايير متعلقة بالتدقيق الاجتماعي من متطلبات تطبيقه.
- يعتبر مدققي الحسابات أن وجود قوانين منظمة لمهنة التدقيق الاجتماعي وقوانين تلزم المؤسسات لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية من بين متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي.
- يعتبر مدققي الحسابات أن القيام بدورات تكوينية للمدققين حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي من متطلبات تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية.
- لم تشر القوانين الجزائرية المنظمة لمهنة التدقيق إلى كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي.

7. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى إدراك وممارسة مدققي الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، من خلال الاعتماد على استبيان، وبعد تحليل نتائج الاستبيان يمكن القول أن

التدقيق الاجتماعي مفهوم جديد في بيئة الأعمال الجزائرية، غير أن المدققين يدركون مفهومه ويقومون بممارسته على الأنشطة المتعلقة بجانب العاملين، أي أنه مازال لم يمس الجوانب الأربعة له، كما أنه وحسب مدققي الحسابات فإن هناك متطلبات يجب أن تتوفر حتى يمكن تطبيق التدقيق الاجتماعي في الواقع، كان من أهمها ضرورة وجود معايير متعلقة بالتدقيق الاجتماعي، ووجود قوانين منظمة لمهنة التدقيق الاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة القيام بدورات تكوينية لمدققي الحسابات حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي .

من خلال ما سبق يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة وجود قوانين منظمة لمهنة التدقيق الاجتماعي في الجزائر.
- ضرورة وجود دورات تكوينية للمدققين المعتمدين في الجزائر حول كيفية تطبيق التدقيق الاجتماعي.
- ضرورة تدريس مقرر التدقيق الاجتماعي في الجامعات.
- ضرورة وجود قوانين تحث المؤسسات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة وجود إفصاح للمؤسسات عن تكاليفها المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية.
- ضرورة وجود معايير متعلقة بالتدقيق الاجتماعي.

8. قائمة المراجع:

- 1- أمنة تونسي، ابراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية و دورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 28، 2017.
- 2- أيمن محمد الشنطي، قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، مجلة الإبداع، المجلد 5، العدد 05، 2015.
- 3- الموسوي هاشم، التميمي جمانة، المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 4، 2004.
- 4- خيرة زقيب وآخرون، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية – دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية والجلفة 2013-2014، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، 2017.

- 5- عبير علي عامر، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية و الائتمان الزراعي في مصر، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، مصر، 2010.
- 6- . عقون سعاد، بوساق كريمة، الممارسات الجيدة للمؤسسة الخاصة sasace في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرغبات، جامعة الشلف، 14-15 نوفمبر، 2016.
- 7- شعبان عبد المجيد الطيب المراجعة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، المجلة الليبية للدراسات، دارالزاوية للكتاب، ليبيا، 2014.
- 8- معراج الهواري، قياس ادارك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي - دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر . الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.
- 9- نبيل فهمي سلامة، بحوث في المحاسبة و المراجعة الاجتماعية، ط2، مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1999.

10- http://www.rse-algerie.org/fr/fr/pourquoi_un_site_rse_algerie-63.html consulté le 28/06/2018.

11- . Monographie_RSE_Algerie.pdf (15/06/2018)